دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية
دراسة حالة صادر الذهب خلال الفترة 2010 - 2015

د. فوزية ساتي محمد الامين
انتصار تاج السر احمد الضو
عبد العزيز حسين متعب المزيد

الملخص بالعربية:

تناولت هذه الدراسة دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية (دراسة حالة صادر الذهب خلال الفترة 2010 – 2015)

تكمن اهمية الدراسة من اهمية الدور الذي تلعبه سياسة الصادرات في تنمية قطاع الصادرات. ذلك ان سياسات الصادر يمكن ان تساهم بصورة فعالة في تنمية قطاع الصادر من خلال وضعها لعدد من الضوابط التي يجب اتباعها حتي يتحقق الهدف المنشود.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدي تاثير سياسات الصادر الحالية علي اداء الصادرات السودانية وما السياسات المقترحة لترقية حصائل الصادرات التي يناط بها زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي واستقرار سعر الصرف.

تهدف الدراسة الي دراسة دور السياسات الاقتصادية الخاصة بتنمية الصادرات في تنمية الصادرات المعدنية (الذهب) والى دراسة المشاكل التي تواجه قطاع التعدين في السودان حتي يحتل مركزا مرموقا في قائمة الصادرات وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد السوداني.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية كالمراجع والدراسات والاحصاءات والتقارير من بنك السودان المركزي وزارة المعادن.

اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تتمثل في الآتي:

1. قطاع التعدين التقليدي ساهم في تحسين ميزان المدفوعات، كما وفر فرص للعمالة السودانية وانه ساهم كثيرا في تنمية المناطق التي ينتمي اليها.
2. هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة معدلات انتاجه وبالتالي زيادة نسبة مساهمة صادرات الذهب من اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2010-2015).

3. يتمتع السودان بموارد معدنية ومائية بشرية ضخمة يعتبر معدن الذهب من اهمها حيث يتوفر بكميات كبيرة في مناطق مختلفة لكنه لم يستغل بصورة مثلي حتي الان.
4. تصدير الخامات في صورتها الطبيعية اهدارا للثروة المعدنية حيث ان تصنيعها يزيد من القيمة الاضافية مما ينعكس ايجابيا علي الاقتصاد القومي ويقتضي ذلك بالضرورة مكافحة تهريب الذهب الي الخارج.

بناء علي النتائج اعلاه خرجت الدراسة بتوصيات من اهمها:

1. تشجيع والزام بنوك الاستثمار لتقديم التمويل اللازم والضروري للمعدنين افرادا وشركات.
2. تنمية قطاع التعدين بوضع خطة قومية شاملة للاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية وتنويع الصادرات والتدريب والتأهيل لأجل توسيع قاعدة الدخل القومي مع استصحاب التجارب السابقة وتجارب دول العالم الشبيه

الكلمات المفتاحية: الصادرات :

الصادرات هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها الي الاسواق الدولية الخارجية وذلك بعد أن تتأكد الدول من بلوغها حالة الفائض من الانتاج.

The Role of the Export policies in the Developing of the Sector of Sudanese Exports, a case Study of Gold exports During the period 2010-2015.

Fawzia Satti Mohammedelamin

Alzaim Alazhari University

Abstract:

This research studied the role of the export policies in the developing of the sector of Sudanese exports, a case study of gold exports during the period 2010-2015.

The importance of the study lies in the important role played by the export development policy in the performance of exports, that the export policies can contribute effectively to the development of the export sector through the development of a number of regulation that must be followed to achieve the desired goal.

The problem of the study was the impact of the current export policies on the performance of Sudanese exports and the proposed policies to promote the export earnings, which lead to increasing the state's resources of foreign exchange and the stability of the exchange rate. What is the regulatory and supervisory role of the Sudan Central Bank on gold exports?

The research aims to study the role of economic policies for export development and find the appropriate ones for their development especially the mineral exports (Gold) and find solutions to the problems facing the mining sector in Sudan to occupy a prominent position in the list of exports and contribute to improving the balance of payments and supporting the Sudanese economy.

This study necessitated the following descriptive analytical approach in presenting and analyzing information obtained from secondary sources, namely the references, studies, statistics and reports from the Central Bank of Sudan and the Ministry of Minerals.

The main findings of this study are the following:

1. Traditional mining provided opportunities for Sudanese labor and contributed greatly to the development of the mining areas, in addition to its role in improving the balance of payments after the exodus of oil from the south. Despite the pros however, it has many drawbacks.
2. There is an increase in the mining activity of Gold to increase its production rates, subsequently increasing the contribution of Gold exports to the total exports, the gross domestic product in Sudan during the period (2010-2015).
3. Sudan has huge mineral and water resources, and Gold is considered to be the most important one. They are available in large quantities in different regions but have not been exploited so far.
4. The export of raw materials in its natural form is a waste of mineral wealth, as its manufacture increases the added value, which is reflected positively on the national economy and this necessarily requires combating the smuggling of Gold abroad.

Based on the results above, the study came out with the following recommendations:

Encourage and oblige investment banks to provide the necessary funding for both individuals and companies.

1. Addressing the problems and negative effects of civil and modern mining on the environment and citizens by providing the state with awareness, health and security services for workers in the field of mining.
2. Development of the mining sector by developing a comprehensive national plan for the economic exploitation of mineral resources, diversification of exports, training and rehabilitation in order to expand the national income base while drawing on previous experiences and experiences of similar countries in the world.

Keywords: Export-policiy

يعتبر قطاع الصادر من القطاعات الاقتصادية المهمة ذات الأولوية في الدول النامية, ويمثل قاعدة بناء احتياطيات النقد الاجنبي للدول حيث يقوم بتوفير موارد النقد الاجنبي مما يحقق التوازن والاستقرار في سوق النقد الاجنبي . كما يعتبر المصدر الاساسي لتمويل خطط التنمية القومية. وتكمن أهمية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في تخفيف العجز في الميزان التجاري, وزيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي في العملات الحرة, استقرار سعر الصرف, المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحصول علي المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.

كانت الصادرات السودانية تعتمد اعتمادا كبيرا علي الإنتاج النفطي قبل تداعيات انفصال الجنوب. ويسعي السودان الي تعويض هذا المصدر الهام لخزانة الدولة بتكثيف الاستكشافات عن الذهب والتحدي الاكبر هو ادخاله في دورة الاقتصاد الكلي وتوفير التمويل وتنظيم وتقنين نشاط التعدين والاستغلال الامثل الذي يراعي الجوانب البيئة والاجتماعية لتقديم الاساس الصحيح للتخطيط الاقتصادي والبيئي بعيد المدي. كما ان تنمية الصادرات تستلزم في المقام الاول معالجة عدم الاستغلال الكامل للطاقة التصديرية الحالية الي جانب العمل علي زيادة وتنويع الصادرات بوضع مجموعة من المقترحات في مجال سياسات الصادر والتي يؤمل ان تكون استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات في البلاد.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدي تاثير سياسات الصادر الحالية علي اداء الصادرات السودانية, (وخصوصا صادرات الذهب) والسياسات المقترحة لترقية حصائل الصادرات التي تؤدي الي زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي واستقرار سعر الصرف.

فرضيات الدراسة:

1. ان هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب في السودان ادي الي زيادة قيمة صادرات الذهب كنسبة من اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2010-2015
2. العائد من حصائل صادر الذهب يعمل علي تحسين ميزان المدفوعات.

3. لم يصل النشاط التعديني والتنقيب عن المعادن الي الصورة التي ترفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي بما يوازي حجم الثروات المعدنية المتوفرة بالبلاد.
4. الكميات المنتجة من الذهب لاتتوافق مع حجم الصادر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه سياسة تنمية الصادر في أداء الصادرات المعدنية ذلك أن سياسات الصادر يمكن ان تساهم بصورة فعالة في تنمية قطاع الصادر من خلال وضعها لعدد من الضوابط والشروط التي يجب اتباعها حتي يتحقق الهدف المنشود وما يتبع ذلك بالضرورة من تطوير لعمل مجموعات الاعمال المتعاملة في أسواق الصادرات المعدنية بصورة عامة وصادر الذهب بصورة خاصة.

أهداف الدراسة:

- دراسة دور السياسات الاقتصادية الخاصة بتنمية الصادرات وايجاد المناسب منها لتنميتها خاصة الصادرات المعدنية
- التعرف على المشاكل التي تواجه قطاع التعدين وايجاد الحلول لها حتي تحتل مركزا مرموقا في قائمة الصادرات وذلك لتساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد السوداني.
- تقييم اثر سياسات الصادر في تنمية اداء صادر الذهب خلال الفترة من 2010 الي 2015.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي.

مصادر جمع المعلومات : تم جمع المعلومات من المصادر ثانوية, المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير والشبكة العنكبوتية.

حدود الدراسة:

يتناول هذا البحث الصادرات المعدنية (الذهب) خلال الفترة من 2010-2015 حيث تمثل تلك الفترة حقبة ما بعد تداعيات انفصال الجنوب وخروج البترول من قائمة الصادرات .

الدراسات السابقة :

1. **تناولت الدراسة الصادرات غير البترولية واثرها علي ميزان المدفوعات في السودان 2007-2011** [1]

- **هدفت الدراسة الي ابراز الدور الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم الاقتصاد الوطني كما يهدف الي توضيح السياسات المتبعة في قطاع الصادر والمشاكل والمعوقات التي تواجهه كما يهدف لمعرفة اثر عائد الصادرات غير البترولية علي ميزان المدفوعات.**
- **اتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي والتاريخي.**
- **اهم النتائج: عائد الصادرات البترولية هي المؤثر الرئيس في الفائض في الميزان التجاري، عائد الصادرات غير البترولية ضئيل جدا بالنسبة لاجمالي عائدات الصادرات، صادر الذهب هو المؤثر الرئيس في ارتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية.**

2. **ورقة بحثية تناولت اثر النشاط التعديني للذهب في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2004-2011.** [2]

- **نبعت اهمية الورقة من اهمية النشاط التعديني للذهب بعد تاثر الاقتصاد السوداني بتداعيات انفصال الجنوب والفاقد الايرادي لبتروله في الموازنة العامة بالبلاد واختلال توازن الاقتصاد الكلي.**
- **تفترض الدراسة ان هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة قيمة صادرات الذهب كنسبة من اجمالي الصادرات لاجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي في السودان خلال الفترة من 2004 الي 2011 بالاضافة الي خلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر بالمناطق المجاورة لمواقع التعدين.**
- **اهم النتائج تمثلت في الآتي:**

---

[1] **مكي الطاهر مكي، ، الصادرات غير البترولية واثرها علي ميزان المدفوعات في السودان 2004-2011، ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.**

[2] **سعد عبدالله سيد احمد، اثر النشاط التعديني للذهب في الاقتصاد السوداني، -قسم الاقتصاد-كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية-جامعة النيلين، 2012.**

يتوفر الذهب بكميات كبيرة في مناطق مختلفة ولكنه لم يستغل بصورة مثلي حتي الان. عدم وجود خطة عمل استراتيجية واضحة المعالم في مجال التعدين بصورة عامة وفي مجال الذهب بصورة خاصة. هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة معدلات انتاجه وبالتالي زيادة نسبة مساهمة صادرات الذهب من اجمالي الصادرات،والى زيادة اجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي في السودان خلال الفترة 2004-2011.

3. تناولت الدراسة اثر السياسات الاستثمارية علي صادرات الماشية واللحوم في السودان خلال الفترة 1992-2002 [1]

- تهدف الدراسة الي إلقاء الضوء علي قطاع صادرات الماشية واللحوم والسياسات التي تم تنفيذها من قبل الدولة لتنشيط هذا القطاع ومعرفة المشاكل والعقبات التي يواجهها هذا القطاع.
- اقتضت هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها.
- تتمثل اهم النتائج في الآتي:
- ان تدخل الحكومة المباشر لتنشيط عمليات الصادر قد خلق بعض الصعوبات لمصدري الماشية واللحوم كذلك اسهم ضعف حجم التمويل الموجه لقطاع الثروة الحيوانية في بعض المشاكل لهذا القطاع، ثم ان تنفيذ معظم المشروعات الاستثمارية في ولاية الخرطوم وليس في مناطق الانتاج، كذلك اثر الانفلات الامني وعدم الاستقرار السياسي في مناطق الانتاج في عامل العرض وموسميته وهذه هي اهم المشاكل التي تواجه المستثمرين

4. تناولت الدراسة اثر انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري علي قطاع الصادر للفترة من 1998- 2003[2]

---

[1] صبر داؤد احمد اشراف ، اثر السياسات الاستثمارية علي صادرات الماشية واللحوم في السودان خلال الفترة 1992-2002،جامعة الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الانمائية،مايو 2004.

[2] منال صديق عبدالوهاب، اثر انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري علي قطاع الصادر للفترة من 1998-2003 ، جامعة الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الانمائية، اغسطس 2004.

- تهدف الدراسة للتعريف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري وبرنامجها التنفيذي توضح كيفية استفادة قطاع الصادر السوداني من منطقة التجارة الحرة العربية الكبري خصوصا وان السودان يعتبر حلقة وصل بين الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبري. كما تهدف الي ابراز اهم المشاكل والمعوقات التي تقف امام حركة انسياب الصادرات السودانية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبري.
- يعتمد هذا البحث علي المنهج الوصفي التقييمي بناءا علي بيانات ثانوية من المصادر الوثائقية واوراق العمل والمؤتمرات والسمنارات والتقارير في الجهات ذات الصلة بموضوع البحث.
- اهم النتائج:
- عدم استفادة قطاع الصادر السوداني من التسهيلات والامتيازات التي منحها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري للسودان باعتباره من الدول العربية الاقل نموا كما ان سلع الصادر السوداني في طبيعتها مازالت حتي الان في معظمها عبارة عن سلع اولية الامر الذي جعلها غير قادرة علي المنافسة في السوق العربية.

5. د. مصطفي بابكر تناولت الدراسة مشاكل ومعوقات الصادرات البستانية في السودان[1]

- يهدف البحث الي التعرف علي مشاكل ومعوقات الصادرات البستانية في ظل المتغيرات الدولية ومن ثم التعرف علي اهم تلك المعوقات واستعراض الحلول الممكنة وذلك لمجابهة التحديات التي تواجه القطاع البستاني في السودان.
- اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الاولية والثانوية.
- توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من اهمها:
- عدم الاهتمام بقطاع الصادرات البستانية من قبل الدولة وقلة الاستثمار الموجه لهذا القطاع.

[1] د. مصطفي بابكر ،مشاكل ومعوقات الصادرات البستانية في السودان، علوية عطا ابشر، جامعة الخرطوم معهد الدراسات الانمائية اكتوبر 2004.

- ارتفاع تكلفة الانتاج وتكاليف ما بعد الحصاد وتدني خدمات ومعاملات ما بعد الحصاد.

عدم مطابقة المحاصيل البستانية السودانية للمواصفات الدولية.

مفهوم الصادر :

الصادرات هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها الي الاسواق الدولية الخارجية وذلك بعد أن تتأكد الدول من بلوغها حالة الفائض من الانتاج.

وتقوم الدولة بتصدير بضائعها وسلعها تحت مجموعة من الشروط ومنها ان تقوم الدولة بإنتاج السلع بتكلفة أقل من الدول الاخري.

والتصدير ذو دور هام في الدخل القومي لأي بلد ويعمل علي فتح ابواب الاسواق امام الترويج للمنتجات وبيعها ويدل علي مدي الجودة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة والزراعة والقطاع الخدمي في الدول المصدرة ويخضع التصدير للمعايير الدولية التي تضعها معايير الجودة والشحن من اساسيات عملية التصدير.

تمثل الصادرات والواردات المحاور الاساسية للميزان التجاري لكل الدول. وأي دولة تسعي الي تعظيم الصادارت وتخفيض الواردات كهدف اقتصادي رئيسي يتحقق من خلاله عدد من المنافع الاقتصادية.

1.2 الأهمية الاقتصادية للصادرات

- زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي.
- تخفيف العجز في الميزان التجاري.
- زيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي في العملات الحرة.
- استقرار سعر الصرف.
- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الحصول علي المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.

وفي الفترة الاخيرة وبعد سيادة التجارة العالمية الحرة وقوانين المنافسة ازدادت أهمية الصادرات والواردات فكل دولة تحاول ان تجد لها حصة سوقية كبيرة في التجارة العالمية وفي سبيل ذلك تسخر امكانياتها المادية والتكنولوجية.

الصادرات والتجارة الخارجية في السودان

السودان قطر غني بموارده الطبيعية والبشرية وهو احد الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير علي المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية وامام تقلبات الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية وتأثر صادر الثروة الحيوانية لتكلفة الترحيل من مناطق الانتاج الي الميناء والامراض التي تتعرض لها الحيوانات بالإضافة الي الرسوم المفروضة علي اجراءات ما قبل الشحن كل تلك الامور جعلت ميزان المدفوعات يميل لغير صالح السودان كما هو الحال في ميزانه التجاري. مما دعي السودان الي الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وكان لخططها وبرامجها الاثر الواضح في تخفيض العملة الوطنية بصورة مستمرة وعدم استقرار سعر الصرف.

عرف السودان التجارة الخارجية منذ القدم وكان للسودان علاقات تجارية دولية من قبل الاستقلال حيث كانت مزارع القطن بمشروع الجزيرة تغذي مصانع لاكنشير في بريطانيا العظمي وكانت حصة الصمغ العربي كبيرة في السوق العالمية. وخلال الفترة 1960-1972 كانت معظم صادرات السودان من المواد الاولية أو المنتجات الزراعية وكان هيكل الصادرات السودانية في هذه الفترة يتكون من القطن بذرة القطن الصمغ العربي السمسم الفول السوداني الامباز الذرة الماشية والجلود . وكان القطن يمثل اكبر نسبة من قيمة اجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة 1969- 1972 وساهم في قيمة الصادرات في هذه الفترة بنسب تراوحت بين 64% و 45% وكانت معظم الصادرات الاخري تساهم بنسب ضعيفة جداً من قيمة الصادرات في نفس الفترة.[1]

في الفترة 1975-1987 تراوحت قيمة الصادرات السودانية بين 400 مليون دولار الي 600 مليون دولار وفي هذه الفترة تميزت الصادرات السودانية باعتمادها علي المحاصيل الزراعية بصفة أساسية.

في اوئل التسعينات من القرن الماضي استمرت الصادرات السلعية في هيكلها بنمط مشابه لهيكل الصادرات للفترات التي سبقت هذه الفترة. وكانت القيمة النسبية لصادرات القطن تمثل 51% من القيمة الكلية للصادرات يليه الصمغ العربي بنسبة 14% ثم الحبوب الزيتية بنسبة 11.4%. قد ساهمت سلع الصادر الاخري بنسب مساهمة

(1) د.مهدي عثمان الركابي, رؤية حول تنمية وتطوير الصادرات السودانية, المصرفي, يونيو 2016.

تقل عن 10%. وفي النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي دخل السودان مرحلة الانتاج التجاري والتصدير للنفط.

وخلال الفترة 2001-2010 يلاحظ وجود تغير في هيكل الصادرات السودانية حيث دخلت الصادرات البترولية في الهيكل العام للصادرات ووصلت نسبة مساهمتها الي 82% في القيمة الكلية للصادرات السلعية ف عام 2010 وكذلك تلاحظ دخول المواد المصنعة بنسب ضعيفة في الصادرات كما لوحظ وجود تغير في نسب مساهمات السلع الزراعية في اجمالي قيمة الصادرات وذلك بتراجع مساهمة القطن وتزايد مساهمة القطن وتزايد مساهمة السمسم ويظهر ذلك بوضوح في عام 2010.

كما شهدت الفترة 2011-2014 انفصال الجنوب وذهاب معظم عائدات البترول الي دولة جنوب السودان.

اهم التحولات التي حدثت للصادرات السلعية خلال الفترة 2011-2014 تمثلت في الآتي:

- تراجع صادرات البترول.
- دخول الذهب في الصادرات السودانية وبنسبة مساهمة وصلت الي 49.8% من قيمة الصادرات البترولية والمعدنية في عام 2014.
- تزايد صادرات الثروة الحيوانية.

تزايد صادرات سلعة السمسم ودخول الخضروات في قائمة الصادر

دور سياسات الصادر في تنمية وتطوير الصادرات السودانية

السودان قطر غني بموارده الطبيعية والبشرية وهو احد الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير علي المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية وامام تقلبات الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية وتأثر صادر الثروة الحيوانية لتكلفة الترحيل من مناطق الانتاج الي الميناء والامراض التي تتعرض لها الحيوانات بالإضافة الي الرسوم المفروضة علي اجراءات ما قبل الشحن كل تلك الامور جعلت ميزان المدفوعات يميل لغير صالح السودان كما هو الحال في ميزانه التجاري. مما دعي السودان الي الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وكان لخططها وبرامجها الاثر الواضح في تخفيض العملة الوطنية بصورة مستمرة وعدم استقرار سعر

الصرف.وقد اتبع السودان العديد من الاستراتجيات لتنمية وتطويؤ الصادرات نتناولها فيما يلي :

1- سياسات تشجيع الصادرات السودانية

أن سياسات تشجيع الصادرات السودانية قد تراوحت بين التركيز علي دور القطاع العام والخاص وذلك في اطار السياسات الاقتصادية الكلية للدولة والتي من أهم أهدافها تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ علي معدل التضخم في مستويات منخفضة بجانب المحافظة علي استقرار سعر الصرف.

السياسات المتبعة لتنمية الصادر:

تهدف السياسات الاقتصادية بصورة عامة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال العمل علي تحقيق استقرار لإداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل(معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، البطالة، الصادرات والواردات، حجم الودائع المصرفية، عرض النقود، مؤشرات السلامة المالية للمصارف، الشمول المالي وغيرها). الا أن الإداء الفعلي لعدد من هذه المؤشرات غير مواتي ويتطلب ذلك تبني السياسات والإجراءات التي يمكن ان تعالج هذه الاختلالات.

في السودان بعد انفصال جنوب السودان وما ترتب علي ذلك من تغيرات اقتصادية هيكلية نتيجة لفقدان جزء كبير من موارد النفط الذي كان يشكل أهم موارد الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الاخيرة 2005-2011 فأن الأمر استدعي ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة بما يتلاءم مع خصوصية ومتطلبات المرحلة الجديدة التي تتطلب العمل علي معالجة الآثار السالبة علي معدلات نمو الاقتصاد والاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والآثار السالبة علي المالية العامة، ولذلك الغرض وُضع البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي 2012-2014،

والذي هدف الي تبني استراتيجية إحلال الواردات لتشجيع وإنشاء صناعات محلية تنتج سلعاً لتعويض أو لتقليل الاعتماد علي السلع المستوردة (استراتيجية إحلال الواردات).[1]

(1) عيسي احمد ترايو ، استراتيجية ترقية الصادرات واحلال الواردات بالاشارة الي تجربة السودان،المصرفي،العدد73،سبتمبر 2014

2- استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في السودان[1]

استهدفت استراتيجية إحلال الواردات توجيه القدر الاكبر من الموارد المالية المتوفرة للمصارف، وتلك التي تستقطب من المصارف الاجنبية المراسلة لصالح تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي وعلي وجه الخصوص لإنتاج وتصنيع سلع احلال الواردات الاربعة (القمح، السكر، الحبوب الزيتية والأدوية) كمرحلة أولية لإشباع الطلب المحلي بالإضافة إلي سياسة التصنيع الموجه الي الإنتاج من أجل الصادر في السلع الاربعة الواردة في البرنامج الثلاثي (القطن، الصمغ العربي، منتجات الثروة الحيوانية، الذهب والمعادن). (1)

3- استراتيجية تعزيز الصادرات:

بجانب سياسة إحلال الواردات، شجع استراتيجية تعزيز الصادرات سياسة الإنتاج بغرض الصادر بالتركيز علي سلع (القطن، الصمغ العربي، منتجات الثروة الحيوانية، الذهب والمعادن) عن طريق انشاء محافظ تمويلية للإنتاج مع تصنيع وتصدير السلع مع تقديم الحوافز للمصارف التي تشارك في المحافظ المذكورة عن طريق حفظ ودائع طرف المصارف المشاركة، وتخصيص نسبة 5% من جملة مساهمات كل مصرف في المحافظ المختلفة من موارد بنك السودان المركزي من النقد الاجنبي لصالح المصرف المساهم بالإضافة المحافظ المذكورة عن طريق حفظ ودائع طرف المصارف المشاركة، وتخصيص نسبة 5% من جملة مساهمات كل مصرف في المحافظ المختلفة من موارد بنك السودان المركزي من النقد الاجنبي لصالح المصرف المساهم بالإضافة الي التخصيصات العادية، بالإضافة الي منح ميزات إضافية في مجال الحد الاقصي المسموح به لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية، وتشجيع المصارف علي إنشاء صناديق استثمارية قصيرة ومتوسطة الاجل لتمويل سلع البرنامج، وتقديم الدعم لبعض البنوك المتخصصة لزيادة الانتاج في المدي المتوسط.

4- الضوابط الخاصة بشراء وتصدير الذهب في السودان:

يقتصر شراء الذهب غير المشغول داخل السودان علي بنك السودان المركزي او من يفوضه.

---

(1) المجلة سابق ذكرها

- يحظر تصدير الذهب الخام.
- يقتصر تصدير الذهب علي بنك السودان المركزي فقط ويحظر تصديره بواسطة أي شخص طبيعي ام معنوي.

يستثني من البند اعلاه الآتي:

1. شركات الامتياز (يسمح للشركات التي لديها امتياز في مجال التعدين الذهب بتصدير نسبة 70% والاحتفاظ بالحصيلة في حسابات خاصة بها داخل او خارج السودان لاستخدامها لاغراضها المختلفة. بالنسبة 30% يتم بيعها لبنك السودان المركزي او من يفوضه.
2. الشركات العاملة في مجال مخلفات التعدين وشركات التعدين الصغير يسمح لها بتصدير نسبة 15% وبالنسبة 85% يتم بيعها لبنك السودان المركزي او من يفوضه.
3. صادر الذهب بغرض التصنيع والاعادة يتم ايداع ضمان في شكل ذهب مصفي عيار 999،9 بكمية مساوية للكمية المراد تصديرها قبل اصدار استمارة الصادر وفي حالة فشل العميل في ارجاع الذهب المصدر بغرض التصنيع والاعادة خلال فترة شهر علي المصرف تسليم الضمان للبنك المركزي.[1]

اتجاهات الصادرات السودانية للدول الخارجية

- اتجهت نسبة 55% من الصادرات السودانية نحو الدول الاسيوية تليها الدول العربية بنسبة 22.8% ثم الدول الاوربية بنسبة 19.8% واخيرا الدول الاخري بنسبة 2.12%.
- أن ما يقارب 80% من الصادرات السودانية خلال العام 2014 إتجهت لأربع دول فقط هي الصين الإمارات والسعودية ومصر بل وان حوالي 60% من الصادرات إنحسر في دولتين فقط هما الامارات والصين.
- وعموما يمكن القول بأن التركيز علي دول محددة ومناطق محددة لتصدير السلع يكون محفوف بمخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية واهم المخاطر الاقتصادية هي الارتباط الاقتصادي بالدول المستوردة وبالتالي التأثر بحالات

[1] ضوابط وتوجيهات النقد الاجنبي للعام 2014،ضوابط شراء وتصدير الذهب منشور رقم 2017/16

الانكماش والركود التي تحدث في الدول المستوردة. ويلاحظ ان اتجاهات الصادرات السودانية في الفترة الاخيرة تركزت في الامارات والصين فالبورصة المالية في الامارات تعتبر من اكبر البورصات العالمية وكذلك الصين تجاور اكبر بورصة مالية عالمية وهي بورصة طوكيو وبالتالي فأن الصادرات السودانية تكون أكثر مرونة وحساسية لأي تغيرات تحدث في هذه البورصات.

الاهمية الاقتصادية للصادرات السودانية (الذهب)

لقد ظلت مشاركة قطاع الثروة المعدنية والتعدين في الصادرات السودانية وفي الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي لاكثر من نصف قرن بعد استقلال البلاد عام 1956 في حدود اقل من 1% ولكنه شهد زيادة خلال السنوات الاخيرة بسبب زيادة انتاج الذهب وارتفاع عائداته بعد زيادة النشاط التعديني الاهلي للذهب.ويتجه السودان لان يصبح اكبر دولة منتجة للذهب والمعادن في القارة الافريقية والجدول التالي يوضح انتاج العالمي من الذهب وموقف الانتاج بالسودان قياسا على الانتاج العالمي .

جدول رقم (1) انتاج السودان من الذهب مقارنة بانتاج العالم2009-203

الكميات بالطن

اعلى الدول انتاجا	2009	2010	2011	2012	2013
الانتاج العالمي	2500	2620	2630	2630	2790
الصين	313.9	340.8	360,9	403	428
السودان	14,9	34	38	40	70
النسبة	0.60	1.30	1.44	1.52	2.51

المصدر :جمهورية السودان، وزارة المعادن

يلاحظ من الجدول اعلاه تزايد نسبة انتاجية السودان من الذهب الى الانتاج العالمي .

جدول رقم (2) الشركات المنتجة للذهب في السودان الكميات بالطن 2015

البيان	المخطط	الفعلي	النسبة
شركات الامتياز	5.8	4.88	85
شركات مخلفات التعدين	8.4	6	72
التعدين التقليدي	60.8	13.3	22
الجملة	75	24.2	32

المصدر :جمهورية السودان، وزارة المعادن

يلاحظ ان انتاج التعدين التقليدي يمثل اكبر انتاج على الرغم من انخفاض نسبة الانتاج المخطط للانتاج الفعلي .

الكميات المنتجة والمصدرة من الذهب لا تتوافق مع حجم الصادر

الانتاج الفعلي للذهب يبلغ حوالي200 مليون طن سنويا الا ان المصدر منه فيبلغ حوالي 82 طن . وقد يكون الفرق يحتفظ به بنك السودانكجزء من مكونات احتياطي البلاد من النقد الاجنبي ، وربما يرجع الفرق بين المنتج والمصدر الى عدم قدرة بنك السودان على شراء كل الكميات المنتجة ، وكذلك قد يرجع الفرق الى التهريب وهو اكثر الاحتمالات صدقا. والجدول التالي يوضح حجم المنتج الى الصدر

جدول رقم (2) الكميات المنتجة والمصدرة من الذهب (2010-2015)

البيان	الكمية المنتجة بالطن	الكمية المصدرة بالطن	نسبة الصادرات للكميات المنتجة
2010	34	2,45	%7,2
2011	38	29,62	%78
2012	40	40,31	%100
2013	70	95,23	%34
2014	73,4	30,45	%41,5
2015	82	19,38	%23,6

جمهورية السودان ، وزارة المعادن

مساهمة قطاع التعدين الي الناتج المحلي الاجمالي :

قطاع التعدين يشكل الركيزة الاساسية للاقتصاد من خلال حصيلة صادراته ومساهمته المقدرة في الايرادات العامة للدولة واسهامه في الاحتفاظ بنسبة من الذهب ضمن مكونات احتياطي البلاد من النقد الاجنبي ويؤدي قطاع التعدين دورا متعاظما بتمكين القطاعات المختلفة من الاسهام في عمليات الانتاج والتصدير وبالتالي تحقيق الاهداف الانمائيةوتخفيض معدل الفقر وتقليل نسبة البطالة ورفع مستوى المعيشة وبالتالي تحقيق الرفاه والاستقرار الاقتصادي . والجدول التالي يوضح مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي .

والجدول (3) يوضح مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي

العام	الناتج المحلي لقطاع التعدين	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	معدل نمو قطاع التعدين
2010	28670	0.18	95.41
2011	303459	0.17	11.74
2012	3283978	1.51	6.94
2013	8004500	2.33	67.68
2014	11722900	2.46	2.33
2015	19480628	3.04	10.32

جمهورية السودان ، الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول ان مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي متزايدة عام تلو الاخر حيث تدرجت نسبته في الناتج القومي الاجمالي من 0.18 % **الى** 3.04%

مساهمة قطاع التعدين الي اجمالي الصادرات:

حققت ايرادات حصيلة صادرات التعدين 2.57 **مليار دولار عام**2014 **تمثل** 83%**من الصادرات غير البترولية البالغة** 3.1 **مليار دولار بنسبة** 59.1% **من اجمالي الصادراتالبترولية وغير البترولية البالغة** 4.35 **مليار دولاروالجدول التالي يوضح ذلك**

جدول رقم (4) مساهمة قطاع التعدين الي اجمالي الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة 2010-2015

العام	انتاج الذهب بالكيلو جرام	قيمة الذهب مليون دولار	اجمالي الصادرات مليون دولار	نسبة عائدات الذهب من اجمالي الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مليون جنيه	مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي
2010	26316.7	1018	11404.3	9%	162,203.9	0.2%
2011	23739	1441.7	9598.6	15%	186,556.3	0.3%
2012	60	2142.3	3367.7	64%	243,412.8	0.4%
2013	24813	1048.4	4789.7	22%	342,803.3	2.3%
2014	30445	1271.3	4350.2	29%	475,827.7	2.5%
2015	19389	726	3169	23%	582,936.71	2.1%

جمهورية السودان, التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

تلاحظ من الجدول رقم (1) اعلاه الاتي:

1. **قفزت عائدات السودان من الذهب 1 مليار دولار بالعام 2010 الي 2 مليار دولار بالعام 2014 وذلك بسبب نمو صادرات البلاد من الذهب وارتفاع اسعاره بمعدلات عالية.**
2. **اما من حيث مدي مساهمة عائدات الذهب في الصادرات السودانية فقد بلغت مساهمتها نحو 9% من اجمالي حجم الصادرات السودانية خلال الفترة 2010 و64% من اجمالي حجم الصادرات السودانية في عام 2012 الي ان وصلت نحو 23% بالعام 2015 .**
3. **قفزت مساهمة قطاع التعدين والمحاجر نحو 2.3% من الناتج المحلي الاجمالي بالعام 2013 من 0.4% بالعام 2012 .وواصلت الارتفاع نحو 2.5% بالعام 2014 من الناتج المحلي الاجمالي قبل ان تنخفض انخفاضا طفيفا لتصل 2.1% بالعام 2015 من الناتج المحلي الاجمالي.**

عائدات صادرات الذهب من العملة الحرة:

تساهم صادرات الذهب في زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية مما يساهم في توفير مستلزمات التنمية والجدول التالي يوضح العائد من صادر الذهب خلال الفترة من 2010 -2015

جدول رقم (5) عائدات صادرات الذهب 02010-2015)

السنة	الكمية بالكيلوجرام	القيمة بالاف الدولارات
2015	19,389	725,697
2016	26,973	1,043,838
2017	37,517	1,558,529
2018	20,176	832,230
2019	21,756	989,051
2020	5,780	294,035

جمهورية السودان : الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول ان العام 2017 حقق اعلى ايراد من حصيلة صادرات الذهب تحليل صادرات الذهب الى اجمالي الصادرات اظهر ان صادرات الذهب تقع في المرتبة الرابعة بعد الصادرات غير البترولية والثروة الحيوانية والسلع الزراعية والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (6) الصادرات السلعية للاعوام 2010-2015 بملايين الدولارات

	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة
السلع الصادرات البترولية	9695	85.0	7286	75.9	256.6	7.6	1716.6	35.8	1,254	28.8	627	19.8
الصادرات غير البترولية تتضمن:	1,709	15.0	2,312	24.1	3,110	92.4	3,073	64.2	3,096.1	71.2	2,542	80.2
الذهب	1018	8.9	1441.7	15.0	2157.5	64.1	1048.4	21.9	1,271	29.2	726	22.9
معادن اخري	16.3	0.1	14.2	0.1	28.42	0.8	18.9	0.4	17	0.4	27	0.9
الثروة الحيوانية	193	1.7	335	3.5	446.6	13.3	682.1	14.2	856	19.7	910	28.7
السلع الزراعية	247.6	2.2	388.6	4.0	352	10.5	862.8	18.0	664	15.3	834	26.3
مواد مصنعة		0.0		0.0		0.0	154.7	3.2	57	1.3	22	0.7
اخري	233.7	2.0	132.07	1.4	125.4	3.7	306.2	6.4	230	5.3	23	0.7
اجمالي الصادرات	11,404	100.0	9,598	100.0	3,367	100.0	4,790	100.0	4,350.2	100.0	3,169	100.0
مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات غير البترولية		%59		%62		%69		%34		%41		%28
مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات		9%		15%		64%		22%		29%		23%

جمهورية السودان, تقارير بنك السودان المركزي للاعوام 2010,2011,2012,2013,2014,2015

- **بلغ اجمالي قيمة الصادرات للاعوام** 2010,2011,2012,2013,2014,2015 **11 مليار دولار,9.5 مليار دولار,3.4 مليار دولار,4.7 مليار دولار,4.3 مليار دولار , 3 مليار دولار علي التوالي.**
- **شكلت الصادرات البترولية الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت** 85%,75.9%,7.6%, 35.8%, 28.8%, 19.8% **للاعوام** 2010,2011,2012,2013,2014,2015 **علي التوالي. بينما شكلت الصادرات غير البترولية الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت** 15%, 24.1%, 92.4%, 64.2%,71,2% , 80.2%.
- **تضمنت الصادرات غير البترولية علي الثروة الحيوانية, السلع المعدنية, السلع الزراعية ومواد مصنعة اخري.**

- شكل صادر الذهب الي اجمالي الصادرات غير البترولية نسبة مساهمة بلغت 59% , 62% , 69% , 34% , 41% , 28% للاعوام 2015,2014,2013,2012,2011,2010 علي التوالي.
- شكلت صادر الثروة الحيوانية الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت 1.7% , 3.5% , 13.3% , 14.2% ,19.7% ,28.7% للاعوام 2015,2014,2013,2012,2011,2010 علي التوالي. بينما شكلت السلع الزراعية نسبة مساهمة الي اجمالي الصادرات بلغت 4% , 10.5% , 18% , 15.3% , 26.3% لنفس الاعوام.
- شكل صادر الذهب نسبة مساهمة الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت 9% , 15% , 64% , 22% , 29% , 23% خلال الاعوام 2015,2014,2013,2012,2011,2010 علي التوالي.
- شهدت الفترة 2012-2015 ارتفاعا ملحوظا في نسبة مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات بلغت 64% , 22% , 29% , 23%.

دور قطاع التعدين في التنمية الاقتصادية:

1. توفير فرص عمل لاعداد كبيرة من الشباب واستيعابهم في هذا القطاع العريض مما اسهم في تقليل نسبة البطالة حيث تقدر العمالة في هذا القطاع بحوالي مليون فرد وبمتوسط 5 افراد في كل اسرة نجد ان 5 مليون فرد من سكان السودان يرتبط معاشهم بهذا القطاع .
2. تحريك النشاط التجاري و الاقتصادي بمناطق التعدين من خلال ظهور العديد من المهن الاخرى المصاحبة لنشاط التعدين التقليدي وبالتالي قداسهم القطاع في تنشيط العمل بالقطاعات الاخرى ذات صلة بقطاع التعدين .
3. تاثر المجتمعات المحلية ايجابا بالدخول الجديدة من عائدات الذهب و ظهر ذلك جليا في المباني و النهضة العمرانية التي تميزت بها مناطق التعدين التقليدي .
4. شركات التعدين العاملة اسهمت في استيعاب عدد مقدر من العمالة المحلية بمواقع الانتاج .

5. زيادة ايرادات الولايات والمحليات مما اسهم في توفير الموارد اللازمة لتمكينهم من تفيذ المشروعات التنموية التي تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى الخدمات للمواطنين بالمحليات.
6. ساهمت شركات التعدين بانواعها المختلفة (تعدين كبير – تعدين صغير- مخلفات- تعدين تقليدي) في تنمية المجتمعات المحلية وقد حرصت وزارة المعادن على تضمين نص بعقودات التعدين الموقعة مع الشركات فيما يتعلق بتخصيص نسبة من ارباح هذه الشركات لتنمية المجتمعات المحلية، وفي هذا الاطار تم رصد عدد من المؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها في كل ولايات السودان التي بها نشاط تعديني ،وعلى سبيل المثال لا الحصر تم في العام 2015 تنفيذ عدد 37 مؤسسة تعليمية و42 مؤسسة صحية 248مصادر للمياه و 671كلم طرق معبدة و 8 مشاريع كهرباء و30 مسجد وخلوة قران (المصدر الشركة السودانية للموارد المعدنية) .
7. ايضا لقطاع التعدين دور رئيس في دعم الصناعة بالبلاد حيث نجد ان المعادن الصناعية رفدت الطاقة الانتاجية المحلية بكميات مقدرة من الخام عبر المحاجر المختلفة في ولايات السودان .

النتائج والتوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج نوردها فيما يلي:

1. التعدين التقليدي وفر فرص للعمالة السودانية وانه ساهم كثيرا في تنمية المناطق التي ينتمي اليها التعدين بالإضافة الي دوره علي تحسين ميزان المدفوعات بعد خروج بترول الجنوب.
2. عدم الاستغلال الامثل للموارد المتعددة والمتنوعة بجانب تصدير السلع في شكلها الخام يفقد الدولة ميزتها النسبية في انتاج بعض السلع مستقبلا.
3. يتمتع السودان بموارد معدنية ومائية بشرية ضخمة يعتبر معدن الذهب من اهمها حيث يتوفر بكميات كبيرة في مناطق مختلفة لكنه لم يستغل بصورة مثلي حتي الان.

4. هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة معدلات انتاجه بالتالي زيادة نسبة مساهمة صادرات الذهب من اجمالي الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2010-2015).
5. تصدير الخامات في صورتها الطبيعية اهدارا للثروة المعدنية حيث ان تصنيعها يزيد من القيمة الاضافية مما ينعكس ايجابيا علي الاقتصاد القومي ويقتضي ذلك بالضرورة مكافحة تهريب الذهب الي الخارج.
6. يذخر السودان بإمكانيات وفرص في الزراعة والمعادن والصناعة والنفط يمكن ان تساهم في تعظيم كمية الصادرات.
7. قيمة وكمية الصادرات السلعية غير البترولية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية المتوفرة والمتاحة في السودان.
8. من خلال التطور التاريخي للصادرات في السودان اتضح ان الصادرات السلعية تتركز في سلع محدودة مما يزيد من حساسية الصادرات للتقلبات العالمية.
9. لم تحدث زيادة كبيرة في قيمة الصادرات غير النفطية خلال الحقبة النفطية.
10. معظم الصادرات السلعية كانت في شكل مواد اولية او مواد ذات اضافة حقيقية مما يقلل العائد المادي منها.
11. تلاحظ في الفترة الاخيرة تزايد صادرات الثروة الحيوانية ودخول الذهب بنسبة كبيرة في هيكل الصادرات.
12. هنالك ضعف في هيكل الصادرات الصناعية من القيمة الاجمالية للصادرات السلعية مع وجود فرص لزيادتها.
13. الصادرات السلعية في اغلب الاحوال تتجه نحو دول محددة ومناطق محددة مما يزيد من مخاطرها في التجارة الدولية.
14. شهدت الفترة (2011-2015) تدهور كبيرا في الميزان التجاري وذلك بعد انفصال جنوب السودان وخروج النفط من هيكل الصادرات السودانية حيث انخفضت الصادرات من 9 مليار بالعام 2011 دولار لتصل الي 3 مليار دولار بالعام 2012. وزاد عجز الميزان التجاري حتي بلغ 6 مليار دولار في العام 2015.
15. شهدت الفترة 2012-2015 ارتفاعا ملحوظا في نسبة مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات بلغت 64% , 22% , 29% , 23%.

التوصيات:

1. **تشجيع والزام بنوك الاستثمار لتقديم التمويل اللازم والضروري للمعدنين افرادا وشركات.**
2. **تنمية قطاع التعدين بوضع خطة قومية شاملة للاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية وتنويع الصادرات والتدريب والتأهيل لأجل توسيع قاعدة الدخل القومي مع استصحاب التجارب السابقة وتجارب دول العالم الشبيه.**
3. **انشاء وحدات صناعية لرفع جودة خامات سلع التصدير.**
4. **انشاء بورصة الذهب والمعادن لتعظيم مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد من خلال اظهار حجم الانتاج الفعلي للذهب والحد من ظاهرة التهريب**
5. **لا بد للسودان من ان يعمل علي تنويع صادراته فتنويع الصادرات هو المفتاح للتغلب علي سيطرة السوق العالمية في اسعار المنتجات الزراعية والبترول, لن يحدث أي تقدم او تنمية في السودان اذا كان الاعتماد دائما علي الصادرات الناضبة كما هو الحال بعد اكتشاف البترول وبعد خروج بترول الجنوب اذا لا بد من تنويع الصادرات خلال تجميع وتوجيه كل قدرات الاقتصاد الداخلي والعمل علي تحفيزها لتعمل بأقصى طاقاتها وباعلي كفاءة واقل تكلفة وحتي يتسنى للسودان ايجاد موطئ قدم له في السوق الاقتصادية الدولية فانه لا بد من تهتم بمستوي جودة الانتاج والتعبئة الجيدة للسلع والاهتمام بالمعايير الدولية لقياس الجودة حيث لا تقبل هذه السوق الا السلع ذات القدرة التنافسية العالية.**
6. **زيادة تنافسية صادرات الذهب في الاسواق الخارجية من خلال توفير التمويل المطلوب وفي الوقت المحدد, توفير وسائل النقل البري وتنشيط دور السكك حديد مع توفير بواخر للنقل البحري واعادة النظر في الغاء كافة الرسوم غير الضرورية.**
7. **الاستغلال الامثل للموقع الجغرافي المتميز للسودان من خلال تنشيط التبادل التجاري (تجارة العبور+ تجارة الحدود) وخاصة مع بعض الدول التي ليست لديها موانئ علي البحر الاحمر مثل اثيوبيا, تشاد, جنوب السودان. مع ضرورة انشاء كيان اقتصادي يجمع السودان مع هذه الدول والدخول في شراكات واتفاقيات ثنائية من شأنها ان تحفز وتشجع التبادل التجاري مع هذه الدول واستصحاب التجارب السابقة وتفادئ الاخطاء منها والتركيز علي مصلحة السودان في المقام الاول.**

قائمة المراجع والمصادر

اولاً الكتب:

1. سيف الدين حسن صالح، ، الذهب في السودان ، 2016.
2. د/ أحمد عبدالله ابراهيم أحمد ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، تمويل التجارة الخارجية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2010.
3. د/ قسوم خيري بلال ، ، إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان، 2012 شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
4. د/ محمود عبد الرزاق ، ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) ، الدار الجامعية الاسكندرية 2011.
5. د/ خالد محمد السواعي ، ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها ،عالم الكتب الحديث ، 2009 .
6. د/ طارق جمعة سيف ، ، تأمينات التجارة الخارجية ، دار الفكر الجامعي 2008.

ثانيا: البحوث:

1. دراسة ماجستير, محمد الشيخ خضر الخليفة, الاثار الاقتصادية لتعدين الذهب في السودان 2015. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثالثا: الاوراق العلمية:

1-سعد عبدالله سيد احمد الكرم, النشاط التعديني للذهب ودوره في الاقتصاد السوداني, قسم الاقتصاد, كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية, جامعة النيلين, 2012.

2-سعيد احمد سليمان محمد, تقييم اثر سياسات الصادر في ترقية اداء الصادرات السودانية للفترة 2007-2014 , جامعة النيلين,2016

رابعاً : المجلات

1. مجلة المصرفي, العدد 63 , مارس 2012.
2. مجلة المصرفي, العدد 83 , مارس 2017.
3. مجلة المصرفي, العدد 72 , يونيو 2014.

خامساً: التقارير الرسمية

1. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الخمسون** 2010.
2. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الحادي والخمسون** 2011.
3. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الثاني والخمسون** 2012.
4. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الثالث والخمسون** 2013.
5. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الرابع والخمسون** 2014.
6. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الخامس والخمسون** 2015.
7. **جمهورية السودان, الجهاز المركزي للاحصاء,**
8. **جمهورية السودان, وزارة المعادن .**
9. **جمهورية السودان, الشركة السودانية للموارد المعدنية**